

وثيقة معلومات المشروع
مرحلة التعريف / تحديد المفاهيم
تقرير رقم: PIDC52317
نسخة للنشر العام

اسم المشروع: مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في فلسطين 2017/16
المنطقة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد: الضفة الغربية وقطاع غزة
القطاع أو القطاعات:
إدارة الحكومة المركزية (30%)
قطاع الإدارة العامة (30%)
الخدمات الاجتماعية الأخرى (40%)
المحور أو المحاور:
الإحصاءات والنماذج الاقتصادية والتوقع الاقتصادي (30%)
استراتيجية وتحليل ومتابعة الفقر (50%)
سياسات وأنظمة الحماية الاجتماعية والعمالة (10%)
منع الصراعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع (10%)
أداة الإقراض: أداة الإقراض
الرقم التعريفي للمشروع: P158633
إسم المقترض: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
الجهة المنفذة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
التصنيف البيئي: ج – التقييم البيئي غير مطلوب
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع: 16 ديسمبر/كانون الأول 2015
التاريخ التقديري للموافقة: 31 يناير/كانون الثاني 2016
استعراض مذكرة البدء: أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد
القرار

أولاً. المقدمة والسياق
السياق العام للبلد

كان الاقتصاد الفلسطيني في تباطؤ حتى من قبل نشوب الصراع في غزة في أوائل عام 2014. ففي أعقاب فترة من التعافي الاقتصادي المستمر ما بين عامي 2007 و 2011، عندما تجاوز متوسط النمو السنوي 8 في المائة، أخذ الاقتصاد يتعثر. وبدأ التراجع في عام 2012 حين انخفض معدل النمو الكلي إلى النصف، إلى نحو 6 في المائة نتيجة لانخفاض حاد في حجم المعونة الأجنبية. وفي ظل استمرار القيود الإسرائيلية وارتفاع مستوى الضبابية السياسية، أدى هذا إلى هبوط ملموس في معدلات الاستهلاك الخاص والعام مما أدى إلى استمرار التراجع في معدل النمو الذي سجل 1.9 في المائة فقط عام 2013. وتدهور الوضع الاقتصادي بشكل ملموس عام 2014. وكان يعزى الهبوط الحاد في النمو بقطاع غزة في الأساس إلى إغلاق الأنفاق مع مصر والتي تمثل القناة التجارية الرئيسية لصادرات القطاع ووارداته. ويؤدي الهبوط الاقتصادي إلى تفاقم حدة البطالة. فقد بلغ معدل البطالة 26 في المائة في منتصف عام 2014: بواقع 16 في المائة من القوى العاملة في الضفة الغربية و45 في المائة في قطاع غزة. ويرتفع معدل البطالة بشكل خاص بين النساء والشباب حيث يبلغ في كل فئة 40 في المائة. ومن الجدير بالذكر أن حوالي 23 في المائة من القوى العاملة يعمل في القطاع العام، وهي نسبة عالية بشكل غير عادي تعكس ضعف النشاط في القطاع الخاص.

ورغم أن الاقتصاد الفلسطيني حقق تقدماً كبيراً نحو بلوغ هدفه إنهاء الفقر المدقع وتحقيق الرخاء المشترك، فما زال هناك تحديات قائمة أمام انتشار الفقر والتباينات. فنسبة من يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد تقل عن 1 في المائة، وبين

عامي 2004 و 2009 (وهي أحدث فترة تتوفر أرقام بشأنها) ارتفع معدل النمو السنوي لدخل الفرد ممن ينتمون لشريحة الأربيعين في المائة من السكان الأدنى دخلاً ليتفوق قليلاً على متوسط معدل نمو دخل الفرد بصفة عامة. غير أن خط الفقر البالغ 1.25 دولار يوميا غير ملائم للوضع الفلسطيني، كما تثبته نسبة من يعيشون في فقر وهي 25.8 في المائة عام 2011 أحدث البيانات المتاحة (وفقاً لخط الفقر الوطني المستند إلى الاحتياجات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن معامل جيني البالغ 40.3 في المائة يشير إلى ارتفاع مستوى التباين في الدخل بالأراضي الفلسطينية.

السياق القطاعي والمؤسسي

استكمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسح الأول لإنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية في عام 1996/95. ومنذ ذلك الحين، حاولت الدائرة إجراء سلسلة سنوية لم تتعطل إلا مع نشوب صراعات. وأسفر هذا الجهد عن إجراء 11 جولة مثمرة من مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية للسنوات 1996-1998 و 2001 و 2004 حتى 2012/11. ويتسم هذا المسح بأنه شامل للغاية ويجمع معلومات تتجاوز الإنفاق والاستهلاك مثل التعليم والصحة وحالة سوق العمل وبرامج الرفاه الاجتماعي ويتم تمثيله حسب المنطقة (أي الضفة الغربية وقطاع غزة) والموقع (أي الحضر والريف).

وشكلت نتائج تلك المسوح قاعدة بيانات راسخة ومكنت الجهاز المركزي للإحصاء من نشر إحصاءات تفصيلية فيما يتعلق بأنماط الإنفاق والاستهلاك، ودخل الأفراد والأسر على اختلاف مصدره. علاوة على ذلك، فإنها تساعد أساساً في قياس مستويات الفقر من منظور نقدي وغير نقدي، وتقييم أليات النسخ التي تنفذها الأسرة التي تعيش في بيئة هشة. وعلاوة على ذلك فقد أسهم هذا المسح كذلك في تقدير حجم إجمالي الناتج المحلي، وإدخال تحسينات على مؤشر جديد لأسعار المستهلكين، ووفر أدلة مفيدة لرسم السياسات الوطنية على العديد من المستويات.

وقد أتاح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفرصة دائماً للجمهور للاطلاع على البيانات، وهو أمر فريد من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونتيجة لذلك ظلت البيانات الخاصة بفلسطين دائماً التحديث كواحدة من القليل من بلدان المنطقة التي تشكل جزءاً من قاعدة البيانات العالمية.

العلاقة باستراتيجيات المساعدة/الشراكة/إطار الشراكة

يتسق هذا العمل تماماً مع الركيزة الأولى للاستراتيجية الأصلية للمساعدة وهي "تدعيم مؤسسات الدولة المستقبلية لضمان تقديم الخدمات للمواطنين"، وبوجه خاص مع النتيجة رقم 2-1 وهي "تحسين إمكانية حصول الفقراء والفئات المهمشة على الخدمات".

ويتفق هذا النشاط تمام الاتفاق مع أهداف الفترة الباقية من استراتيجية الشراكة وبشكل خاص تقديم الخدمات العامة الأساسية ولاسيما في المناطق التي تراجع فيها التهديد الأمني، والحد من الفقر، وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية، وذلك من خلال توفير أحدث التقديرات لأوضاع الفقر في هذا السياق السريع التطور.

ثانياً: الأهداف الإنمائية للمشروع

الأهداف الإنمائية المقترحة

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في مساعدة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تجميع بيانات الدورة الثانية من مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية. وكان المسح المقرر إجراؤه عام 2015 قد واجه قيوداً شديدة في الموازنة. ورغم استعداد الجهاز المركزي لتنفيذ المسح كاملاً عن طريق مراجعة استمارة المسح وتصميم العينة والتجربة، لم يستطع الجهاز الوصول إلى مرحلة التنفيذ الكامل. ويعرض ذلك للخطر القدرة على إجراء المسح الكامل في موعده عام 2016، وهو الموعد الذي تأخر بالفعل لعدة أشهر.

2- التقرير الرئيسي (تبويب)

ثالثاً: الوصف الأولي

شرح الفكرة الأساسية

سيكمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسح الأول لإنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية في عام 1996/95. ومنذ ذلك الحين، حاول الجهاز إجراء سلسلة سنوية لم تتعطل إلا مع نشوب صراعات. وأسفر ذلك الجهد عن إجراء 11 جولة مثمرة لمسح إنفاق واستهلاك الأسر خلال السنوات 1996-1998؛ 2001؛ 2004 وحتى 2012/11. وداوم الجهاز المركزي على إطلاع

الجمهور على البيانات، وهو الأمر الفريد من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونتيجةً لذلك ظلت البيانات الخاصة بـفلسطين دائمة التحديث كواحدة من القليل من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشكل جزءاً من قاعدة البيانات العالمية.

وشكلت نتائج تلك المسوح قاعدة بيانات راسخة ومكنت الجهاز المركزي للإحصاء من نشر إحصاءات تفصيلية فيما يتعلق بإنفاق واستهلاك الأسر، علاوة على مساعدتها في قياس الفقر ومتابعته. غير أنه في عام 2015/14 قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر بتحديد مفهوم متعدد الأبعاد للفقر فيما يخص فلسطين. وأظهرت تلك الخطوة ضرورة إلقاء الضوء على أوضاع فقر الأسر الفلسطينية على العديد من محاور الرفاهية. وقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) واللجنة الوطنية لمكافحة الفقر، بتصميم إطار منهجي لقياس الفقر في سياق متعدد الأبعاد، علاوة على إدخال تحسينات على مسح إنفاق واستهلاك الأسرة من أجل استخلاص مؤشرات إضافية لقياس الرفاه الاجتماعي بوجه خاص. وسوف يتواصل استخدام مسح إنفاق واستهلاك الأسرة كمصدر بيانات أساسي لقياس الفقر على كافة الأبعاد.

وبدأ إجراء المشروع التجريبي للمسح منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015 على ان يتم الانتهاء منه بحلول ديسمبر/كانون الأول 2015. ويتمثل الغرض الأساسي من ورائه في تحديد أوجه قصور الاستقصاء فضلاً عن ضمان متانة الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفني واللوجستيات. ويتم إجراء المشروع التجريبي على المستوى الوطني بحيث يشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة. وتتألف العينة الكاملة التي تشملها هذه المرحلة من 500 أسرة.

ومن المقرر إجراء المسح في المدة من مارس/آذار 2016 وحتى مارس/آذار 2017. وسيكون حجم العينة المزمع في حدود 4700 أسرة تتوزع على نحو 391 منطقة ترقيم مقسمة حسب المناطق كما يلي: الضفة الغربية (مقسمة إلى شمال ووسط وجنوب) وقطاع غزة؛ وكذلك حسب نوعية المناطق: من ريفية أو حضرية أو مخيمات لاجئين. وتتخذ من كل منطقة عينة تتألف من 12 أسرة.

لمزيد من التفاصيل يُرجى الرجوع إلى مذكرة المفاهيم التكميلية المرفقة بهذا الملف.

رابعاً: السياسات الوقائية التي قد تطبق

السياسات الوقائية التي يقتضي المشروع تفعيلها نعم لا لم يتحدد بعد

التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
الغابات (OP/BP 4.36)
مكافحة الآفات (OP 4.09)
الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)
سلامة السدود (OP/BP 4.37)
المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (OP/BP 7.60)

خامساً: التمويل (مليون دولار)

التكلفة الكلية للمشروع: 0.7

إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي: 0

الفجوة التمويلية: 0

مصدر التمويل: الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية

المبلغ: 0.7

سادسا: نقطة الاتصال
البنك الدولي
للاتصال: سرجيو دانييل أوليفيري
المنصب: خبير اقتصادي أول
هاتف: 458-5341
بريد إلكتروني: solivieri@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل/الجهة المستفيدة
الاسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
للاتصال: علا عوض
المنصب: رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
هاتف: 970599230115
بريد إلكتروني: ola@pcbs.gov.ps
الجهات المنفذة

الاسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
للاتصال: فداء توام
المنصب: مديرة دائرة معايير المعيشة
هاتف: 9729702-2982700
بريد إلكتروني: tfida@pcbs.gov.ps

سابعاً: للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop
The World Bank
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 458-4500
فاكس: (202) 522-1500
الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>